Document: EB 2017/120/R.3
Agenda: 4(a)
Date: 17 March 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مسودة محاضر الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Lisandro Martin
رئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10–11 أبريل/نيسان 2017

للعلم

مسودة محاضر الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- تعكس هذه المحاضر مناقشات الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عقد في 23 يناير/كانون الثاني 2017.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- حضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من الجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وغانا ،وآيرلندا (عبر وصلة فيديو عن بعد)، واليابان، ونيجيريا (رئيس المجموعة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحضر مراقبون من البرازيل، وهولندا، والمملكة المتحدة. كما شارك في الاجتماع نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ورئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها في دائرة إدارة البرامج؛ وسكرتيرة الصندوق المؤقتة؛ وموظفون آخرون من الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- شمل جدول الأعمال المؤقت، الوثيقة PBAS 2017/5/W.P.1، أربعة بنود: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) التقدم المحرز نحو تفعيل المعادلة المعززة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (4) مسائل أخرى.

4- اعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت المنقح الذي عدّل ليشمل بندا يتعلق بالترتيبات الخاصة بالاجتماع السادس لمجموعة العمل تحت "مسائل أخرى".

البند 3 من جدول الأعمال: التقدم المحرز نحو تفعيل المعادلة المعززة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

5- أشارت مجموعة العمل إلى أنه بُذلت جهود لتوفير خيارات تستجيب لتعليقات الأعضاء والمجلس فيما يتعلق بما يلي: تعزيز التركيز على الفقر الريفي، مع أخذ الضعف في عين الاعتبار؛ وتحري وسائل لتوفير موارد إضافية للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة؛ والإبقاء على بساطة المعادلة إلى الحد الممكن.

6- عرضت إدارة الصندوق ما تم من عمل من أجل إعادة بناء معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والسناريوهات المختلفة التي تم اختبارها، مشيرة إلى أن عملها كان يستهدي بمبادئ التبسيط، والكفاءة، والشفافية. وعلاوة على ذلك، شملت المعادلة، بناء على توجيه مجموعة العمل، خيارات لتعزيز التركيز على الفقر الريفي، مع الأخذ بالاعتبار ضعف البلدان، وتوفير موارد إضافية للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة. وأوضحت إدارة الصندوق أن عرضها يمثل بداية المرحلة الثانية من استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

7- بُني عرض إدارة الصندوق حول ثلاث قضايا: التغييرات المقترحة على المعادلة، ومضامينها على المخصصات كما أظهرها الاختبار الأولي، والخطوات التالية. وفيما يتعلق بالقضية الأولى، أبلغت إدارة

الصندوق مجموعة العمل بأن البنية الإجمالية للمعادلة – التي تنقسم إلى مكون الاحتياجات ومكون الأداء – تم الإبقاء عليها، وأن جهودا قد بذلت للإبقاء على التوازن القائم بين المكونين.

8- فيما يتعلق بالتغييرات في المكونات الإفرادية، اقترحت إدارة الصندوق بالنسبة لمكون الاحتياجات تخفيضا بقدر 0.05 في أُس متغير السكان الريفيين من أجل الحد من أثر هذا المتغير على المخصصات القطرية، كما أوصى بذلك التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التغيير سيقود إلى زيادة طبيعية في مخصصات الحد الأدنى، التي كانت إحدى توصيات التقييم المؤسسي. كما أدرجت إدارة الصندوق أيضا مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ضمن مكون الاحتياجات، ليكمل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كبديل للفقر الريفي، مع ضمان اتخاذ الاستعدادات ذات الصلة لإدارة ثغرات البيانات المحتملة بصورة كفؤة.

9- وفيما يتعلق بمكون الأداء، وكما أوصى بذلك التقييم المؤسسي، فقد تم حذف تقييم السياسات والمؤسسات القطرية. وللإبقاء على الوزن الترجيحي الإجمالي لمكون الأداء، تم إضافة الوزن الترجيحي لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية إلى الوزن الترجيحي لتقييم أداء القطاع الريفي. وبقي الوزن الترجيحي لقيمة الحافظة المعرضة للمخاطر دون تغيير.

10- تم اختبار تلك التغييرات الأولية، مع الأخذ بعين الاعتبار التزام الصندوق بتخصيص ثلثي تمويله بشروط تيسيرية للغاية، وما يصل إلى 45 في المائة من الموارد لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

11- وتقاسمت إدارة الصندوق التحليل الذي تم إجرائه من أجل المقترح. وقد شمل ذلك النظر في استخدام الوظيفة اللوغاريثمية للسكان الريفيين واختبار تخفيضات أُس أخرى؛ وتقدير ما إذا كان أثر مؤشر الضعف الخاص بالصندوق على المخصصات أقوى عندما كان مدرجا ضمن المعادلة، أو عندما استخدم كعامل خصم خارج المعادلة. وأخيرا، درس التحليل مسألة الوزن الترجيحي الذي ينبغي تعيينه لأداء القطاع الريفي بعد أن تم الاستغناء الآن عن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية.

12- المعادلة المقترحة على مجموعة العمل للنظر فيها هي كما يلي:

$$\text{السكان الريفيون}^{0.40} \times \text{الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد}^{-0.25} \times (1 + \text{مؤشر الضعف الخاص بالصندوق}) \times (0.65 \text{ أداء القطاع الريفي} + 0.35 \text{ المشروعات المقرضة للمخاطر})^2$$

13- ونوهت إدارة الصندوق بأن المعادلة المقترحة ستسمح للصندوق بالإبقاء على حصة مخصصات أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وزيادتها بقدر طفيف. أما بالنسبة للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة، فإن المعادلة ستؤدي إلى زيادة المخصصات بنسبة 5 في المائة. وبهذا الصدد، أشارت إدارة الصندوق إلى أنه خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق تلقت تلك البلدان بالفعل نسبة 23 في المائة من إجمالي المخصصات. وكان سبب الزيادة حقيقة أن أغلبية البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة كانت أيضا ضعيفة، وبالتالي استفادت من أثر إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ضمن المعادلة. وأكدت إدارة الصندوق على أنه في حين تبدو الزيادة بنسبة 5 في المائة صغيرة لأول وهلة، إلا أن البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة تلقت بالفعل حصة معتبرة من مخصصات الصندوق وأظهرت في بعض الأحيان إعاقات في القدرة على الاستيعاب.

14- وفي الختام، عرضت إدارة الصندوق النتائج المتعلقة بأثر المعادلة المقترحة على مختلف مجموعات البلدان. وأظهرت تلك النتائج، على المستوى الإجمالي، أن البلدان الضعيفة، والبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة، والبلدان المنخفضة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية ستشهد زيادة بنسبة تتراوح بين 3 و5 في المائة في مخصصاتها. بينما سترى البلدان متوسطة الدخل، والبلدان المقترضة بشروط عادية، والبلدان ذات الكثافة السكانية العالية في المقابل انخفاضا في مخصصاتها يتراوح بين نسبة 3 و5 في المائة. وقد تم التوصل إلى هذه النتائج بتضمين التحليل قائمة البلدان النشطة حاليا في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، واحتياجاتها الحالية وأدائها.

15- وشكر الممثلون إدارة الصندوق على العرض المسهب، وعلى العمل الممتاز الذي تم لتحليل معادلة معقدة وتلخيص مضمونها بشكل واضح. وعبر الأعضاء عن قلقهم بالنسبة للإطار الزمني لاستكمال المعادلة، نظرا إلى أنه مازال يلزم إجراء المزيد من التحليل. وطلبوا إعطاء مجموعة العمل فرصة لتقديم المزيد من المدخلات من أجل تحليل كل متغير وذلك لتحديد أثر الوزن الترجيحي للمتغيرات المختلفة. وذكّرت إدارة الصندوق مجموعة العمل بأنه بغض النظر عن الإطار الزمني الضيق، فإنها تعمل على استكمال تنقيحات المعادلة وفقا للالتزام المقدم.

16- وطلب أحد الأعضاء المزيد من عمليات المحاكاة التفصيلية بشأن كيفية تأثير تخفيض أُس مؤشر السكان الريفيين من 0.45 إلى 0.40 على المخصصات، مقارنة مع استخدام اللوغاريثم. وذكر أحد المراقبين أنه من الصعب شرح التخفيض بقدر 0.05 للدول الأعضاء. وأوضحت إدارة الصندوق أن استخدام لوغاريثم السكان الريفيين أكثر ملاءمة للمصارف الإنمائية الإقليمية لأنها تميل إلى أن يكون لديها بلدان شريكة أكثر تجانسا، منها لمنظمات مثل الصندوق ذي الانتشار العالمي والتنوع الواسع لدوله الأعضاء من حيث حجم البلدان. وعلاوة على ذلك، أكدت إدارة الصندوق بأنها قامت بسلسلة من الاختبارات مستخدمة درجات مختلفة من التخفيض في أُس السكان الريفيين. وقد حقق تخفيض بقدر 0.05 أثرا مزدوجا يتمثل في إلغاء الحاجة إلى تطبيق مخصص الحد الأقصى، وزيادة مخصص الحد الأدنى بشكل طبيعي أيضا. وكان التقييم المؤسسي قد أوصى بكل من الأثرين. وبالإضافة إلى ذلك، وبما يتماشى مع التغييرات الأخرى التي تم عرضها، فإن هذا الخيار لا يخلّ بالتوازن الحالي بين الاحتياجات والأداء، الأمر الذي قد يحدث إذا ما استخدم لوغاريثم السكان الريفيين. كما طلب الأعضاء من إدارة الصندوق توفير المزيد من التفاصيل للتوضيح الشامل للتغييرات في المخصصات كنتيجة لإلغاء تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، بالإضافة إلى النتائج التي تم عرضها بالنسبة لعينات البلدان الثلاثة.

17- وأكدت إدارة الصندوق بأن المعادلة المقترحة توفر تصورا أساسيا يمكن إدخال المزيد من التعديلات عليه، استنادا إلى توجيه مجموعة العمل. كما صرحت بأن الخطوات القادمة للاستعراض ستنطوي على المزيد من الاختبار، بما في ذلك إجراء تحليل حساسية لتقييم متانة المعادلة المقترحة ومرونة المتغيرات الإفرادية؛ وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تشذيب متغير الحافظة المعرضة للمخاطر، والانتهاء من استعراض متغير أداء القطاع الريفي. كما سيتم اقتراح تحسينات على عملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

18- وعبر الأعضاء عن تقديرهم لجهود إدارة الصندوق في التعاطي مع تعليقاتهم ومشاغلهم وللعمل التحليلي الذي تم القيام به حتى تاريخه. كما رحبوا بعزم إدارة الصندوق على إجراء تحليل حساسية للحصول على

نظرة دينامية للمعادلة. وبالمثل، رحب الأعضاء بإدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في المعادلة، والذي سيولد زيادة بنسبة 10 في المائة في مخصصات البلدان التي تعاني من أوضاع هشة. وأشار أحد الأعضاء إلى الحاجة إلى تقييم ما إذا كان ينبغي الإبقاء على الوزن الترجيحي الذي يعطى حاليا للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد.

19- وشجع عضو آخر إدارة الصندوق على متابعة العمل بشأن التحليل، وتقاسم المعلومات مع مجموعة العمل حول كيفية تأثير كل تغيير يطرأ على المتغيرات الإفرادية، ولا سيما متغير السكان الريفيين، على المخصصات. وسوف ييسر ذلك فهم الأعضاء ويصور بشكل أكثر وضوحا أثر تلك التغييرات على التفاوتات في المخصصات. وعلاوة على ذلك، رغب الأعضاء في رؤية كيف ستؤثر تغييرات المعادلة على مخصصات البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

20- وردت إدارة الصندوق بأنها ستواصل العمل بالنسبة للتحليل، وتضمن الإبقاء على التوازن الحالي بين مكون الاحتياجات ومكون الأداء. كما ستواصل إدارة الصندوق الاعتماد على توجيهات مجموعة العمل لتطوير خيارات من أجل تنقيح المعادلة الأساسية عن طريق اختبار معامِلات مختلفة.

21- أشارت إدارة الصندوق إلى أن التحليل الذي تم عرضه على مجموعة العمل يبقي على البارومترات الخارجية القائمة حاليا والتي تقيّد المعادلة، ألا وهي حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتوفير ثلثي تمويل الصندوق بشروط تيسيرية للغاية. وشددت إدارة الصندوق على أن هذه البارومترات لن تنسجم مع ما يترتب من زيادة في الوزن الترجيحي لمكون الأداء، نظرا إلى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة في الموارد التي ينجم عنها أداء أفضل، وعدد أقل من البلدان الهشة والضعيفة.

22- وشجع بعض الأعضاء إدارة الصندوق على نشر البيانات المستخدمة في التحليل. وشرحت إدارة الصندوق أنه نظرا لتعقيد عملية احتساب مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فإن الأعضاء سيجدون صعوبة في تكريرها. وتُبذل جهود لجعل العملية أكثر كفاءة وأكثر منهجية. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات الخاصة بالمتغيرات الإفرادية متاحة للجمهور ويمكن للأعضاء الحصول عليها.

23- وشدد بعض الأعضاء على فرصة تعزيز مكون الأداء، الذي يمثل وزنه الترجيحي نسبة 35 في المائة ضمن المعادلة، دون معاقبة البلدان منخفضة الدخل، وطلبوا من إدارة الصندوق تحري آليات تقنية يمكنها أن تحقق تلك النتيجة. واقترح مراقب أن إحدى الآليات لتحقيق ذلك تتمثل في التحديد المسبق لمبلغ التمويل المخصص للبلدان منخفضة الدخل، والفئات الأخرى من البلدان قبل إعداد مخصصات البلدان، وتطبيق مبدأ تخصيص الموارد على أساس الأداء على كل مجموعة من البلدان. وبالقيام بذلك، سيتم التشديد على الأداء. وشرحت إدارة الصندوق بأن عملها على استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء اتبع الهيكلية المالية الحالية للصندوق، التي لا تتوقع تخصيص أي موارد مخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لمجموعات بلدان محددة.

24- وتساءل أحد المراقبين عن سبب الطبيعة التعددية للمعادلة، وعما إذا كان بالإمكان تحري خيار أبسط، نظرا إلى الرغبة في التبسيط. كما أشار المراقب إلى أن مجموعة العمل ترحب برؤية سيناريوهات مختلفة جدا عن بعضها البعض، مع شرح للاختلافات بين المعادلات الأساسية. وأبلغت إدارة الصندوق الأعضاء بأن

المعادلة متسقة إلى أبعد حد ممكن مع معادلات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لأغراض المقارنة وغير ذلك من الأغراض. وأكد الأعضاء من جديد على ضرورة ضمان تبسيط المعادلة. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن التوافق في الآراء الناشئ حتى الآن في مجموعة العمل كان لصالح إدخال تعديلات ملائمة ولكن متواضعة، وأكدت على أن التغييرات الأكثر تطرفا ستتطلب توجيه واتفاق المجلس التنفيذي بشأن الاتجاه الذي ستأخذه الموارد.

25- أوضحت إدارة الصندوق أن الأوزان الترجيحية لمكوني الاحتياجات والأداء قد تم تقييمها من قبل مكتب التقييم المستقل في الصندوق باستخدام قيم ثابتة. وبالتالي، فإن التقييم لم يعكس الطبيعة الدينامية لجانب الأداء، والذي اكتسب تأثيرا متزايدا بالفعل على المخصصات مع مرور الزمن. وأكدت إدارة الصندوق بأن خطوتها القادمة، عقب مناقشة هذا الاجتماع، ستكون العمل على توازن المكونات وأوزانها الترجيحية، مع الأخذ بالاعتبار خيارات التغيير التي تتجه في هذا الاتجاه.

26- وأكدت إدارة الصندوق على أن التغييرات المعروضة متوائمة مع المخصصات الحالية، من حيث الجوانب الإقليمية، وجوانب الدخل، وتوزيع شروط الإقراض، مع تحري إمكانية زيادة الموارد للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع ضعفا وهشاشة. كما أكدت إدارة الصندوق بأنه بالإمكان توسيع بُعد التغييرات، استنادا إلى توجيه من مجموعة العمل.

27- كما استفسر أحد المراقبين عن كيفية تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على الموارد المعبئة من قبل الصندوق من خلال إطار الاقتراض السيادي. وأوضحت إدارة الصندوق بأن تمويل إطار الاقتراض السيادي سيستمر تخصيصه، كما تم الاتفاق عليه عند الموافقة على الإطار، من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

البند 4 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

28- قدمت سكرتيرة الصندوق المؤقتة لمجموعة العمل تفاصيل حول الإطار الزمني لعرض وثائق الاجتماع السادس المقرر عقده في 3 مارس/آذار 2017. وأُبلغت مجموعة العمل بأن الوثيقة المنقحة لمعادلة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيتم تقاسمها في 27 فبراير/شباط باللغة الإنجليزية فقط. وعبر الأعضاء عن قلقهم حيال تأخر إتاحة النسخ المترجمة للوثيقة، مما سيجعل من الصعب على عواصمهم أخذ قرار. وأبلغت سكرتيرة الصندوق المؤقتة الأعضاء بأنه سيكون هناك متسع من الوقت لإجراء مشاورات مع العواصم لأنه سيتم نشر نفس الوثيقة بجميع اللغات من أجل لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في 10 مارس/آذار 2017. وتم تشجيع أعضاء مجموعة العمل على الاتصال بحرية مع الفريق التقني الذي يعمل على معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في دائرة إدارة البرامج، وحيثما كان ذلك ممكنا، ربط الفريق بعواصمهم لمزيد من المشاورات والمعلومات الارتجاعية.

29- وشكر كل من رئيس مجموعة العمل وسكرتيرة الصندوق المؤقتة آيرلندا على انخراطها الاستباقي مع الفريق التقني في الصندوق، وتوفير التعليقات والمعلومات الارتجاعية في الوقت المناسب. وتم تشجيع الأعضاء الآخرين على الاتصال بالفريق إذا كان لديهم أية أسئلة أو تعليقات قبل الاجتماع القادم.

30- وشكر رئيس مجموعة العمل جميع الأعضاء، والمراقبين، وإدارة الصندوق على مساهماتهم في النقاش، وأعلن اختتام الاجتماع.